

طهريع هجرم الصيف

رجال الأدب ورجال القضاء

[ما رأى الأستاذ الزيات والأستاذ
القنادر في موضوع هذا الحديث ؟]

للدكتور زكي مبارك

أشرت فيما سلف إلى خطأ الأستاذ توفيق الحكيم حين
« من » على الأدب بأنه هجر من أجله القضاء ، فقد كان
« وكيل نيابة » ، وكان يستطيع بقليل من الصبر أن يصبر
من القضاء المحترمين ، على حدّ تعبيره الجميل !
ولو أن هذا « المن » صدر عن رجل غير توفيق الحكيم ،

لكان من السهل أن نضيفه إلى العامية
الفكرية ، والأفكار كالناس فيها عوام وخواص ،
فلم يبق إلا أن نحكم بأن ذلك « المن » هفوة
قلم وقع فيها توفيق الحكيم وهو يحاور
طه حسين

وقبل أن أواجه موضوع هذا الحديث ،
أسجل أن رجال القضاء في مصر أقاموا ألوف
البراهين على أنهم من أرياب الفكر المشرق ،
وأن نزاهتهم فوق الأوهام والظنون

ولكنني مع هذا لا أقبل القول بأن رجال القضاء أرفع منزلة
من رجال البيان ، وما يسيغ ذهني أن يكون في خلق الله من
يتفوق في الرفعة والشرف على صاحب القلم البليغ
ثم أواجه الموضوع فأقول : على أي أساس يقوم القول بأن
رجال القضاء أعلى من رجال البيان ؟

أبكون الأساس هو الفرق بين تكوين القاضي وتكوين
الأديب من النواحي العقلية والنوقية والروحية ؟

إن كان ذلك هو الأساس ، فنقصه أسهل من السهل ،
والقضاء أنفسهم يعرفون أن تكوين الأديب من أخطر للمصنات ،
وأن الله قضى بأن تكون دولة القلم إلى آحاد ، ولو كانت تلك
الدولة في أمة بعد أفرادها بمئات الملايين

إن من حق كل متخرج في كلية الحقوق أن يكون من

رجال القضاء ، وليس من حق كل متخرج في كلية الآداب
أن يصير من رجال البيان ، لأن للأدب شرائط أساسية ، ومن
تلك الشرائط أن يكون المرشح للأهلية الأدبية له قلب وذوق
وروح ، وكلية الآداب هي التي تنطق بهذا الحكم ، لأنها تريد
أن يكون ميزانها أدق الموازين ، ولأنها تعرف أن الأدب غاية
عزيرة النال

ومهمة القاضي أسهل من مهمة الأديب ، لأن القاضي يحكم
وفقاً لقانون مكتوب ، ولا يطالب في كل يوم بالاجتهاد
هل سمعتم حديث عبد العزيز باشا فهمي ؟ إن لم تكونوا
سمعتموه فاسمعه :

حين عُيّن عبد العزيز باشا فهمي قاضي القضاة حكم على نفسه
بالمزلة القاسية ، فكان لا يذهب إلى المحكمة إلا في عربة
« مقفولة » ، وكان يرفض أن يستقبل أحد الزوّار في البيت ،

ليسلم من جميع المؤثرات الخارجية
فهل ترون الأديب يملك هذا الحق من
اعتزال الناس ؟

هيات ، ثم هيات !
واجب الأديب أن يدرس جميع الخلائق ،
وأن يطّلع على المستور من الطبائع ، وأن
يشارك العابدين في المساجد ، واللاهين
في الفنادق ، ليعرف دخائل النفوس والقلوب ،

وليكون على بينة من تطور الأذواق والمقولات
الوجود كله كتاب مفتوح ينظر فيه الأديب صباح مساء
والقاضي لا يحس الوجود كما يحسه الأديب ، إلا أن يكون
قاضياً أديباً ، وفي القضاة أدباء تدل عليهم البوارق الفكرية من
حين إلى حين

الأديب يتلقى وحى الحياة في كل وقت ، وهدف الأديب
هو استجلاء الغوامض من السرائر ، وقد يتساقى فيحاول قراءة
المسطور في صحائف الغيوب

وظنّ الأديب في بعض الأحوال أصدق من اليقين ، لأن
فطرته تخضع في كل لحظة إلى التقويم والتثقيف ، فهو أعظم
الناس روحانية بلا نزاع ولا جدال

قد يصدر القاضي عشرات الأحكام أو مئات الأحكام بقليل
من الجهد ، حين تتقارب أو تتماثل موضوعات الخصومات ، ثم تظل

أهماء الرسالة الخاصة

في سبيل الوحدة العربية والثقافة
العربية ، تستمر الرسالة عدداً خاصاً
بكل قطر من أقطار الروبة ، ينوء
بفضله ويعرف بأهله . وستبدأ بسدد
الوراق . والرجو من أدباء كل قطر
أن يماونوا الرسالة على أداء هذا
الواجب برسالة ما يستطيعون من الوثائق
والقالات والصور

مزلته الرسمية في أمان ، لأنه لا يطالب بالابتكار في القضاء ، ولو شئت قلت : إن الابتكار قد يحرم عليه في بعض الأحيان فهل يغفل الأديب بمثل هذا الحق فيعالج الموضوع الواحد بأسلوب واحد بضع مرات ؟

وهل يستطيع كاتبٌ مثل أن ينشر في مجلة (الرسالة) مقالاً نشره من قبل في جريدة (البلاغ) مع شيء من التبديل والتعديل ؟

حرفة الأدب فظيعة فظيعة ، فهي تقضى بأن يكون مصير صاحبها مرهوناً بأقرب مثال أو أحدث قصيد ، ولكل إنسان أن يكتفى بماضيه إلا الأديب ، فهو مسئول أمام قرائه عن يومه الحاضر ، وقد يسأل عن جهاده في المستقبل البعيد !

فأين القاضي من هذه المتاعب ؟ ومن يسأل القاضي عن يومه أو غده ، وهو عن ماضيه غير مسئول ؟

بعد ثلاث دقائق من المدة المقررة لاستئناف الحكم لا يجوز للمظلوم أن يرفع شكواه إلى غير السماء

أما الأديب فيُسأل عن أحكامه بعد الأعوام الطوال ، ومن حق كل مخلوق أن يتزبد عليه كما يريد

قولوا الحق ، أيها القضاة المادلون أفيكم من يشقى بحرقته كما يشقى الأديب ؟

القانون يحميكم من عبث الجاهلين والسفهاء ، فلا تُكتب عنكم كلمة مدخولة ، ولا يتناول عليكم أفتاك ، ولا يعترض سبيلكم أبناء السبيل

ومن أجل هذا أقول بمباراة صريحة إن جهادنا في دنيانا أخطر من جهادكم في دنياكم ، وإن تأهبننا لفهم معضلات الوجود أقوى من تأهبنكم لفهم تلك المعضلات

فاعترفوا - غير مأمورين - بأن تكون القاضي لا يقاس إلى تكون الأديب

ثم ماذا ؟ ثم يكون أساس المناضلة أن القاضي يخدم العدالة ، وهو الحظ الذي ضاع على الأستاذ توفيق الحكيم حين أغرأه الدكتور طه حسين بأن يحشر في زمرة الأدباء ، وتلك أول مرة يحشر فيها (المؤمن) مع من ينفذ !

وأقول إن خدمة العدالة من أهم أغراض الأديب ، فهو أقدر الناس على وزن المعاني ، وهو الفيصل في تقدير المناقب

والمثالب ، وعن قلم الأديب يأخذ القضاة دقائق المحاسن والميوب وفي صدر كل قاض حاسة أدبية تهديه حين يوفق إلى الأحكام الصّحاح

القاضي لا يتعرض لأي تمب حين يحكم بالعدل ، وإنما يثاب على الحكم بالعدل ، أما الأديب العادل فيقضي دهره في مكاره لا تطلق إن حكم الأديب بالعدل في قضية الفن فهو ملجن ، وإن حكم بالعدل في قضية الفكر فهو زنديق ، وإن عادى الزعماء فهو من الخوارج ، وإن صادق الزعماء فهو من الوصوليين ، ولا تقع محنة في أي انقلاب إلا على رهوس رجال البيان

كل حكم يقابل بالرضا المطبوع أو المصنوع إلا حكم الأديب ، لأن الجمهور يعرف أنه غير مؤزر بالقوى الرسمية ، وهل يهاب الناس القاضي إلا لأنهم يعرفون أنه يستطيع « حبس » من يشاء حين يشاء ؟

الأديب يملك الحكم ولا يملك التنفيذ ، والقاضي يملك الحكم والتنفيذ ، فهو في نظر الدهماء أعظم من الأديب ، وهو كذلك في نظر توفيق الحكيم !

نحن - رجال القلم - خدّام العدالة في نصابها الحق ، ولو خلت الدنيا من أسنة أعلامنا لأتحت وهي أقفر من الجنة بعد خروج آدم للمظلوم

بأفلامنا تصور الغرائب من أوهام العقول وأحلام القلوب ، بالعدل والقسطاس . وعنا يأخذ القضاة أصول الحكم السليم من شوائب الأغراض

ومزية الأديب - مزيته الحقيقية - أن الشعوب لا تعرف قدره الصحيح إلا حين ترتفع ، ولعل هذا هو السبب في أن

قضاة المسلمين لأيام عزهم كانوا من رجال القلم البليغ ما مجد مصر وما سلطانها في العصر الحديث ؟

أكان القضاة هم الذين سمّوا بها إلى تلك المكانة العالية ؟ ما ارتفع من قضاة مصر غير الأدباء من أمثال سعد زغلول

وقلم أمين ، ومن والاهم من كتّاب التشريع بأسلوب الأدب الصحيح

العدالة عندنا - رجال القلم - وما نبغ نابغ إلا بوحى تلقّاه عن أدبنا الرفيع . عندنا الحب المقدّس ، عندنا الروح الأمين . فأين من يزعم أنه عرف فكرة العدل قبل أن يأخذ عنا فكرة القسطاس بين الألفاظ والمعاني ؟

المحدث وتبين ملامح وجهه وفتنت عينيه ، وإن لم يره من قبل ومن هنا كان الأديب أول من يدل أمته على الخوف من الحوادث والخطوب ؛ ومن هنا أيضاً كان الأديب أسبق من الطب ومن القضاء ، لأنه فطرة وجودية عاصرت أقدم عهد من عهود التاريخ .

ولو كان القاضي يحسّ الوجود بمقدار ما يحسه الأديب لانتفع أعظم الانتفاع من الوجهة الأدبية بما يشاهد كل يوم من اصطراع النوازع والأحاسيس في ساحات القضاء ، ولكن الواقع يشهد أن محصول القضاة في الأدب قليل قليل ، بالقياس إلى الفرص المتاحة لدرس نزغات النفوس وأهواء القلوب .

والإنصاف يوجب أن نقرر أن القاضي منتهى عن تعقب الناس ، فلا يجوز له أن يمرّ قلمه بتصوير ما يُعرض عليه من آثام وذنوب ، وقد يحرم عليه أن يحكم قبل استخبار البيّنات والشهود ، وإن كان يعرف كيف يفصل بأدلة نفسية في بعض الأحيان . القاضي لا يطالب بما يطالب به الأديب ، والناس أنفسهم يكرهون أن يعرف القاضي سرايرهم ، ولكنهم يحبون أن يفصح الأديب عما يضمرون ، لأن علم القاضي بسرايرهم أخطر ما يقبض من علم الأديب ، والإنسان حيوانٌ لثيم !

وإعفاء القاضي من تعقب الناس أراحه من درس مشكلات النحائر والطبائع ، إلا في الشؤون القلائل ، فهو بين أهل الفكر من السعداء .

أما الأديب فهو كل يوم في حال أو أحوال . على الأديب أن يحدّثك عن نفسك بما تجهل من نفسك ، وعليه أن يدخل فيما لا يعنيه فينشر المطوى من أخبار بيتك ، وإن لم « يتشرف » بزيارة ذلك البيت .

الأديب مشغول عن تقديم صورة صحيحة لكل فضيلة ، ولكل رذيلة ، ولكل وهم ، ولكل وسواس ، وهو مع ذلك مطالب بالتصوّن للطلق ، فلا يجوز له أن يعرف من يشاء من طبقات المجتمع ، ولا يقبل منه أن يتصرف إلى أولئك أو هؤلاء ، وإلا تعرض للردول من إفك السفهاء .

أما القاضي — وما أسعد القاضي ! — فهو لا يحكم إلا بعد أن يشتجر في حضرة المحامون والشهود ، ليعرف خفايا القضايا بأيسر عناء ، ولا مُعقّب لحكمه حين يحكم ، وهو نفسه لا يملك الرجوع في قضائه حين يريد .

إن قيل إن لغة القانون أدق من لغة الأدب أجبنا بأن القانون لا تكون له لغة إلا حين يكون المؤلفون فيه من أدباء الشرعيين .

ومن الذي يعلم الناس دقائق الفروق في التمايز الفقهية والاقتصادية والديبلوماسية ؟

علم ذلك عند أصحاب الأقلام الجياد ، وما جاز لمشرّع أن يوازن بين لفظ ولفظ ، وبين عبارة وعبارة ، إلا وهو مسير بقوة أدبية تدله على ما في الألفاظ والمبارات من أعصاب وأحاسيس ، والألفاظ تقتل وتصلح كما يفعل الأحياء .

إن رجال القضاء لا ينسون أبداً أن أحد أقطاب الأدب الفرنسي كان يقرأ صفحات من « القانون المدني » قبل أن يشرع في الإنشاء ، وهم يذكرون هذه القصة كلها بدا لهم أن يفضلوا اللغة القضائية على اللغة الأدبية ، فكيف غلب عنهم أن القانون المدني أنشاء رجل أديب ؛ وكيف فاتهم أن الدقة والوضوح لا يصدران إلا عن تمرّس بالإنشاء البليغ عدداً من السنين ؟

وما يقال عن « القانون المدني » يقال عن « الفقه الإسلامي » فرجال الفقه في الشريعة الإسلامية كانوا من أقطاب الأدباء ، وكان جهادهم في تحرير الألفاظ والمعاني يفوق جهاد أبي تمام والبحترى والربضي ، وإن تناسم تاريخ الأدب فلم يذكر لهم ذلك المقام المحمود .

وأرجع مرة ثانية إلى كيفة الإحساس بالوجود عند القاضي وعند الأديب فأقول :

القاضي لا يلتفت إلى إشكال إلا حين يُدعى إليه ، فهو في أغلب أحواله من المحايدين ، بدليل أنه لا يفتي إلا من يستفتيه ، وقديماً قيل :

« لو أنصف الناس استراح القاضي »

فهل يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى الأديب ؟ الأديب لا ينتظر قدوم المستفتين من الشرق أو الغرب ، وإنما يعرض فيشرّح آلام الناس قبل أن يحسوا تلك الآلام ، أو قبل أن يقهرهم استفحالها على الأذنين والصراخ .

والأديب يدرس الوجوه بأعمق مما يدرسها الطبيب . ومن غرائب الأديب أنه يعرف أعمار الأصوات واللامح والعيون ، فإذا حدثته حديثاً عن طريق المتأفأ أدرك عمر ذلك

وفي هذا الأثر تظهر قيمة المسئولية الأخلاقية في حياة
القاضي وحياة الأديب

القاضي ينفذ يديه من كل مسئولية بعد الحكم المؤبد
بالبينات والشهود

أما الأديب فيستغنى ضميره فيما قضاء ، ولو طال الزمان ،
وقد يتعرض لأقبح السخرية حين ينتقل من رأى إلى رأى ،
وما يعرف غاصصه أنه لا يرجع عما رآه في الأمس القريب
أو البعيد إلا لمرقاه بأنه المسئول الأول عن رعاية العدل

ومن الأسباب التي توجب أن يكون إحساس القاضي
بعضلات الوجود أقل من إحساس الأديب أن التنافس بين
رجال القضاء لا يقاس إلى التنافس بين رجال البيان

القاضي في إحدى عاكم الأسكندرية لا يعرف شيئاً عن
زميله بإحدى عاكم القاهرة أو للنصورة أو أسيوط ، لأن « سرية
القضاء » مبدأ مصون

أما الأديب في القاهرة فأحكامه وأخباره منشورة بين جميع
الناطقين بالضاد ، وقد تنوشه أقلام أجنبية لا يعرف ما ترى إليه
من خيبت الماريض

لو تعرضت أحكام القضاء لنقد الملائية ، كما تعرض أحكام
الأدباء لنقد الملائية ، لعرف قوم أن أعصاب الأدباء الكبار
صيفت من الفولاذ ، وأن الأديب لا يسيطر على زمانه إلا بعد
أن يمجز عن هدمه أبناء الزمان

بقيت مشكلة خطيرة في الفرق بين مكانة القاضي ومكانة الأديب
للقاضي نظام تضع رسومه كلية الحقوق ، فإ النظام المرسوم
للأديب ؟

أيسكون الأديب من يظفر بدرجة جامعية تمنحها كلية
الآداب ؟

وكيف وكلية الآداب تنكر هذا الحكم ، كما أشرت
من قبل ؟

إذن يكون من حق كل مخلوق أن يدعى الأديب حين يشاء ،
وهذا هو الواقع بالفعل ، وهو السبب في أن ملكية الأدب
المناعة صارت أعرض من الصحراء ، فكيف يحفظ الأديب
الموهوب مكانته في الوجود ؟ وكيف يرفع العقبات التي بضمها
في طريقه « كبار » الأدعياء ؟

الجهاد الموصول هو سناد الأديب الحق ، وما استطاع أديب
أن يظفر بمكانة عالية إلا بعد جهاد يدوم عشرين سنة أو تزيد ،
وهي مدة كافية لموت الطفيليات

فليس بأديب من يقول : « خذوا بيدي » كما يقول الضمفاء
وليس بأديب من ينتظر العون من هذا الحزب أو ذاك

وليس بأديب من يتشبث بأذيال أحد التوابخ ليضمن له الرزق
الحرام أو الحلال ، كالرزق الذي يضمن للمستأدب المجهول حين
يتصل بالأديب المعروف

الأدب الدائق هو شخصية ذاتية ، وما يضيع أديب إلا حين
يقبل أن يكون من المحاسيب

ألكم خصوم أموات كالخصوم الذين نعرف ، أيها القضاء
المحترمون ؟

يخاصمكم من يخاصم وهو مدّرع بعلوم الشرائع ؛ ويخاصمنا
من يخاصم وهو « ليلاب » يقتحم بهذا الجذع أو ذاك

أما بعد فهذه كلمة أردنا بها وجه الحق في إعزاز الأدب
الرفيع ، ومن موجبات الفوز أن يكون الطرف الثاني في القضية
هم رجال العدل ، وعليهم نموّل في تأييد ما قدمناه من البينات ،
ومنهم نتنظر لإنصاف الأدب من القضاء

مضت أزمان وأزمان والأدب في محنة بسبب تخلف أهله
عن الميادين الرسمية ، أو بسبب تودد أهله إلى الميادين الرسمية ،
فن واجبنا اليوم أن نرفع راية الاستقلال ، وأن نمثّر بالقلم الذي
أقسم به ذو العرش المجيد

نستطيع كل أمة أن تخلق من الطبقات ما تشاء ، ولكن
الأم مجتمعة تعجز عن خلق أديب واحد ، لأن الأدب منحة
ربانية تفوق هبات الممالك والشعوب

فن طاب له أن يمن علينا بأنه هجر من أجل الأدب هذه
الطبقة أو تلك ، فليعرف اليوم أننا أصحاب الحق في أن نمن على
من تمنحه متفضلين لقب الزميل ، أو لقب المرشد

الأدب شريعة من الشرائع ، ومن واجب كل شريعة أن
تنفي من يؤمن بها على حرف

وصدق الله العظيم حين قال « وما على الرسول إلا البلاغ »
ذلك مبدئ